المحاضرة ١٦

السياسة المالية

مقدمة :

السياسة المالية هي الأساليب التي تنتهجها الحكومة في محاولتها التأثير على أداء الاقتصاد بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال استخدام الانفاق الحكومي والضرائب كأدوات لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية و المتمثلة في :

أ) خفض معدل البطالة
ب) النمو الاقتصادي
ت) استقرار مستوى الأسعار
ث) عدالة توزيع الدخل والثروة

تعتبر الايرادات الضريبية ، وخاصة الضرائب المباشرة على الدخول و الأرباح ، المصدر الرئيسي للإيرادات العامة او الحكومية ، لاسيما في الأقطار المتقدمة .
ويؤدي الفرق بين الايرادات و النفقات الحكومية الى حدوث فائض او عجز في الموازنة (الميزانية المقترحة) .

عجز و فائض الموازنة :

اذا كانت ايرادات الضرائب و الرسوم اقل من النفقات الحكومية في الموازنة العامة ، كانت النتيجة هي ظهور عجز في الموازنة . ولا بد من تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض اما :

- **من مصادر داخلية** من البنك المركزي بإصدارات نقدية جديدة ، او بالاقتراض من البنوك التجارية و الجمهور (الدين العام)
- **او من مصادر خارجية** سواء كانت حكومات و منظمات دولية او من بنوك تجارية اجنبية .

اما اذا كانت الايرادات الحكومية اكبر من النفقات الحكومية ، كانت النتيجة هي ظهور فائض في الموازنة ، يمكن استخدامه في سداد الديون السابقة على الحكومة تجاه البنوك التجارية و الجمهور وكذلك الايفاء بالتزاماتها الدولية .

التطور التاريخي لميزانية المملكة خلال آخر ١٠ سنوات :

التطور التاريخي لإيرادات ومصروفات الميزانية العامة للمملكة				
السنة	الإيرادات	المصروفات	الرصيد	الرصيد المتراكم
2003	295	250	45	45
2004	393	295	98	143
2005	555	341	214	357
2006	655	390	265	622
2007	622	443	179	801
2008	1100	510	590	1391
2009	505	550	-45	1346
2010	735	627	108	1454
2011	1110	804	306	1760
2012	1239	853	386	2146
2013 تقديري	829	820	9	2155
				بالمليار ريال

مخصصات الدولة للقطاعات المختلفة :

أهم بنود الصرف في الميزانية			
	2012	2013	الفارق%
التعليم	168.6	204	21.00
الخدمات الصحية	86.5	100	15.61
الخدمات البلدية	29.2	36	23.29
النقل والاتصالات	35.2	65	84.66
الزراعة والتجهيزات	57.5	57	-0.87
صناديق التنمية	86.1	68.2	-20.79
أخرى	226.9	298.8	31.69
			بالمليار ريال

أدوات السياسة المالية :

يتأثر مستوى الأداء الاقتصادي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الانفاق الحكومي و الضرائب . ويندرج التغير في الانفاق و الضرائب تحت مجموعتين من التغيرات بحسب طبيعة هذا التغير :

١- تغيرات السياسة المالية المخططة :

هي التي تتم عندما تقوم الحكومة بإحداث تغيرات معينة في الانفاق و الايرادات الضريبية بهدف التأثير على الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

تنقسم السياسة المالية المخططة بدورها الى :

أ) سياسة مالية مخططة كمية

ب) سياسة مالية مخططة نوعية

٢- تغيرات السياسة المالية غير المخططة :

هي التي تحدث بطريقة تلقائية ، ويطلق عليها اسم **آلية الاستقرار الذاتية** وتعمل هذه الآلية استجابة لما يطرأ على مستوى الدخول من تغيرات عبر الدورات الاقتصادية ، فتسهم في استعادة الاستقرار الاقتصادي .

أدوات السياسة المالية الكمية المخططة : الضرائب

تعتمد الدول في تمويل انفاقاتها على ايرادات الضرائب بأنواعها المختلفة ، كما تعتمد بعض الحكومات في ذلك على عائدات بيع المواد الأولية التي تمتلكها الدولة (كالنفط مثلا في الاقتصاد السعودي)

و تنصف الضريبة تبعاً لارتباطها بالدخل الى :

١- ضريبة مستقلة او ثابت كضريبة الرؤوس

٢- و ضريبة غير مستقلة مثل الضريبة النسبية

٣- الضريبة التصاعدية على الدخل الشخصي

العلاقة بين الضريبة و دخل توازن الاقتصاد (* ٧)

العلاقة بين الضريبة ودخل توازن الاقتصاد علاقة عكسية . لذلك ، تستخدم الحكومة خفض الضرائب في حالة رغبتها في تبني سياسية مالية توسعية وتعتمد الى زيادة الضرائب في حالة رغبتها في انتهاج سياسة مالية انكماشية .

- تؤدي زيادة الضريبة على الدخول الى خفض الدخل المتاح للإنفاق . كما ان لزيادة الضريبة تأثير سلبي مضاعف على الطلب الكلي و مستوى دخل التوازن ، بسبب ما يترتب على انخفاض الطلب من انخفاض الدخول وما ينتج عن ذلك من المزيد من الانخفاض في الطلب الكلي و الدخول وهكذا .

مضاعف الضريبة الثابتة :

لأجل قياس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة على دخل توازن الاقتصاد دعنا نتعرف اولاً على مضاعف الضريبة الثابتة . لنفترض ان لدينا اقتصاداً مغلقاً من ثلاثة قطاعات : يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية :

شروط التوازن :

و لقياس تأثير التغير في الضريبة الثابتة على دخل توازن الاقتصاد ، دعنا أولاً نشتق مضاعف الضريبة الثابتة من المعادلة الدخل التوازني ، حيث نجد أن :

الانفاق الحكومي :

و يقصد بالإنفاق الحكومي ، ما تنفقه الوزارات و الأجهزة الحكومية على مشترياتها من السلع و الخدمات الاستهلاكية و الاستثمارية ، بما في ذلك من انفاق على أجور و مرتبات العاملين في القطاع الحكومي ، والإنفاق على مدخلات الانتاج ، بالإضافة الى الانفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية .

- تعتبر المدفوعات التحويلية ، مثل الاعانات او الدعم الحكومي لأسعار السلع الضرورية ودعم دخول الأسر الفقيرة و تعويضات البطالة ، ومن أهم بنود الانفاق الحكومي ، خاصة في الدول النامية .

و للتغير في **الانفاق الحكومي (G)** اثر ايجابي مباشر على الطلب الكلي باعتباره احد المكونات الرئيسية للطلب الكلي . اما الأثر غير المباشر فيتولد عن الزيادة في الدخول الناتجة عن زيادة الانفاق الحكومي ، وما يترتب عليها من موجات متلاحقة من الزيادة في الطلب الكلي و الانفاق و الدخول .

مضاعف الانفاق الحكومي :

يعرف مضاعف الانفاق الحكومي بمقدار التغير في الدخل لكل دينار من التغير في الانفاق الحكومي . ففي اقتصاد مغلق من ثلاثة قطاعات ، يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية :

شروط التوازن :

ومن هذه المعادلة نحصل على مضاعف الانفاق الحكومي كما يلي :

السياسات المالية النوعية :

بالإضافة للسياسات المالية المخططة المنصبة على التغيير في حجم الانفاق او زيادة وخفض ايرادات الضريبة ، هناك سياسات بديلة تبقى على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها ، وإنما تركز على هيكلها فتعمل على :

١- تغير توزيع عبء الضريبة

٢- او تغير هيكل الانفاق

٣- او تغير هيكل او مصادر تمويل الدين العام .

اعادة توزيع عبء الضرائب :

ان اتباع سياسة الضرائب التصاعدية ، والتي تتزايد فيها معدلات ضريبة الدخل مع ارتفاع مستويات الدخول ، سيؤدي الى التقليل من تسرب جزء من الدخل الى خارج دورة الدخل . لذلك فان اعادة توزيع عبء الضرائب من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة ، ستؤدي الى زيادة الايرادات الحكومية ومن ثم الانفاق الحكومي ، وبالتالي انعاش الاقتصاد .

اعادة هيكلة الانفاق الحكومي :

تعتبر امكانية تغيير هيكل الانفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي . فبعض النفقات الحكومية ، خاصة في مجالات معينة يمكن ان تؤدي الى تحفيز النشاط الاقتصادي اكثر من النفقات في مجالات اخرى . فمثلاً ، اذا قررت الحكومة زيادة انفاقها على مشروعات البنى التحتية ، وعلى ان يتم ذلك على حساب تخفيض مخصصات الانفاق العسكري بالقدر ذاته ، بحيث لا يتغير الانفاق الحكومي الكلي ، فان من المتوقع ان تؤدي هذه السياسة الاستثمارية الى تحفيز النشاط الاقتصادي و زيادة الناتج المحلي و الدخل و مستو الاستخدام .

اعادة هيكلة الدين العام :

تنصب سياسة اعادة هيكلة الدين العام على تغيير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق و أهداف السياسة الاقتصادية . فإذا كان هناك فائض في الموازنة خلال فترة الانتعاش و ارتفاع معدلات التضخم ، فيجب استخدام هذا الفائض في سداد ديون الحكومة للبنك المركزي حتى يقل عرض النقود ، فتسهم الحكومة بذلك في تخفيض معدل التضخم .

اما في فترة الركود الاقتصادي ، فيكون ان تؤدي سياسة الانفاق الحكومي بواسطة زيادة حجم العجز في الموازنة الى انعاش الاقتصاد من خلال زيادة الطلب الكلي وبالتالي تخفيض معدل البطالة و زيادة الدخول ، شريطة ان يتم الانفاق الحكومي على مشروعات انتاجية .

التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية :

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير او المؤشرات المستخدمة . فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية ، تعني التنمية الاقتصادية :

(قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ، وزيادة معدل الدخل الفردي بنسبة تفوق معدل نمو السكان) .

لهذا كانت استراتيجيات **التنمية الاقتصادية** قبل عقد السبعينات تنظر الى التنمية باعتبارها ظاهرة اقتصادية تؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التصنيع وإحداث تغيرات في الهياكل الانتاجية ، بحيث تنخفض حصة القطاع الزراعي و تزداد حصة القطاعين الصناعي والخدمي في الناتج المحلي الاجمالي بصورة مستمرة .

اما بالنسبة **للمعايير غير الاقتصادية** (أي المؤشرات الاجتماعية و السياسية) ، فتشمل الاتجاه نحو تخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية و زيادة المساهمة الجماهيرية في اتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية في تخصيص الموارد الاقتصادية وغير ذلك من مؤشرات مهمة اخرى .

و يؤكد كتاب التنمية " بأن التنمية يجب تن تعني توسيع خيارات جميع أفراد المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية ، وتوفير تكافؤ الفرص للجميع " . كذلك تشمل اهداف التنمية الشاملة على تحسين نوعية الحياة من جميع النواحي ، ولاسيما فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان المدنية والسياسية وإثراء الحياة الثقافية وتقليل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة .

التنمية المتحيزة :

متخذو القرارات (النخبة) في الأقطار النامية غالباً ما يقعون في خطأ ما يمكن تسميته " بالتنمية المتحيزة " حيث انهم يركزون اهتمامهم على المناطق الحضرية (على حساب المناطق الريفية) ، كإنشاء الطرق و الجسور الحديثة و توفير الخدمات الصحية و التعليمية و الترفيهية في المدن الكبيرة مع استمرار حرمان سكان الريف من ابسط متطلبات الحياة كتوفير المياه الصالحة للشرب ، والكهرباء ، وبناء الطرق الريفية ، والمدارس ، و المستوصفات .

خصائص الأقطار النامية :

بالرغم من صعوبة تعميم مجموعة معينة من الخصائص على جميع الأقطار النامية ، الا ان هناك سبع خصائص عامة تنطبق و بدرجات متفاوتة على معظم الأقطار النامية ، **وهذه الخصائص هي :**

١) انخفاض المستوى المعيشي للسكان ،
٢) انخفاض انتاجية العامل ،
٣) ارتفاع معدلات نمو السكان ،
٤) ارتفاع معدلات البطالة ،
٥) الاعتماد الكبير على الانتاج الزراعي والصادرات الاولية ،
٦) التبعية في العلاقات الاقتصادية الدولية
٧) محدودية او غياب المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات